في يونيو... الشرق الأوسط محور ثلاث قمم في أمريكا وايرلندا وتركيا

علي العماري

سيكون شهر يونيو المقبل حافلاً بالأحداث الدولية الكبيرة بانعقاد قمة مجموعة الدول الصناعية الثمان في ولايه جورجيا الأمريكية مابين(٨-١٠) وقمة الرئيس الأمريكي جورج بوش وزعماء الإتحاد الأوربي الموسع في العاصمة الايرلندية دبلن يوم ٢٦، وقمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مدينة اسطنبول التركية (٢٧-٢٩) يونيو.

أحداث كبيرة بهذا الحجم لابد وأن يكون على أجندتها السياسية ملفات أكثر أهمية وتحمل في طياتها قضايا حساسة ومواضيع خلافية، من الشرق الأوسط الى البلقان، وسباق التسلح النووي وشبح الحرب الذي يخيم على شبه الجزيرة الكورية، والإرهاب والتوسع الأوروبي والأطلسي والعلاقة بين ضفتي الأطلسي من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، والتجارة والبيئة.

وتكتسب القمم الثلاث أهميتها من كونها تأتي وسط متغيرات وتحولات عديدة في المواقف والرؤى حيال الكثير من المواضيع وبعد التوسعة الجديدة للاتحاد الأوروبي.

بزيادة الأعضاء إلى ٢٥ دولة وانضمام ثمان دول جديدة إلى عضوية حلف شمال الأطلسي. وضعف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها على العراق ومكافحة الإرهاب وتعميق الانقسامات حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط ومبادرات الاصلاحات الغربية المطروحة بهذا الخصوص على الدول العربية دون سواها.

ومن المؤكد أن تطرح القضايا العربية بقوة على رأس جدول أعمال القمم الثلاث في أمريكا وايرلندا وتركيا فالولايات المتحدة تريد من قمة الدول الصناعية الثمان تبني مبادرة الشرق الأوسط الكبير بصفتها النهائية للمشاركة في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والإجتماعية المزعومه وتشجيع الديمقراطية وحقوق المرأة والتعليم وحرية الأسواق والأستثمار والقضاء المستقبل والإعلام والجهود الكبيرة لمحاربة الفساد.

إلا أن المشاريع الأمريكية في المنطقة تلقى معارضة الدول الأوروبية وروسيا والجامعة العربية التي تفضل أن تكون عمليات الإصلاح نابعة من الداخل لا بإملاءات من الخارج، وترى هذه الدول وإن بمستويات مختلفة أن مصداقية الولايات المتحدة بالمنطقة تضررت جراء الإنحياز الأمريكي الكامل إلى جانب اسرائيل وتأييدها لخطة رئيس الوزراء الأسرائيلي أريل شارون الأحادية الجانب لفك الارتباط مع الجانب الفلسطيني وكأنها خطة بديلة من أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. وتحفظ أعضاء اللجنة على هذه التوجهات الأمريكية المنحازة لإسرائيل وإغلاقها باب الحوار مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المنتخب شرعياً يتناقض مع الموقف الأوروبي الرافض للتعاطي مع هذا الزعم.

وتصطدم مبادرة الشرق الأوسط الكبير برفض الدول العربية ومخاوفها من التدخل من الخارج في شئونها الداخلية وأن تكون أمريكا من خلال ذلك تسعى إلى دمج اسرائيل بدول المنطقة والتطبيع معها من دون تقديمها أي تنازلات والتجاوب مع المبادرة العربية للسلام الداعية إلى تطبيع شامل واعتراف رسمي بالكيان الصهيوني مقابل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس والأنسحاب من الأراضي العربية المحتله في جنوب لبنان والجولان وفلسطين حتى حدود ماقبل الخامس من يونيو حزيران ١٩٦٧م.

وأثارت فضيحة الأذى غير الأخلاقي وغير الانساني الذي لحق بالمعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب نفذها جنود أمريكيون وبريطانيون حفيظة الشارع العربي والأوروبي معاً وزادت الأوضاع سواء على الساحة العراقية على الصعيد السياسي والأمني فبعد مرور أكثر من عام على احتلال العراق يبدو التحالف في حالة تفسخ وضعف شديدين أثار انسحاب اسبانيا من العراق وتراجع الكثير من دول الحلفاء عن تقديم المساعدات العسكرية في ظل تصاعد المقاومة العراقية والمواجهات مع الإحتلال وارتفاع الخسارات الأمريكية وعدم قدرة قواتها على السيطرة الأمنية وتسعى الولايات المتحدة إلى إغلاق ملف الخلافات بجسر الهوة بين المواقف الأمريكية والأوروبية إزاء الوضع في العراق نتيجة الخلافات القديمة وطرحها جانباً وفتح صفحة جديدة باتجاه الحصول على قرار دولي جديد يصدر عن مجلس الأمن الدولي دون إعطاء الأمم المتحدة دور كبير خلال المرحلة الانتقالية بعد نقل السلطة للعراقيين بحلول ٣٠ يونيو.

وفي المقابل تشكل كبريات الدول الاوروبية مثل فرنسا صدور قرار جديد يعطي مصداقية لعملية نقل السيادة ويمنح دوراً شكليا للأمم المتحدة فقط باعتبار ذلك سيكون كارثياً لكنها بالتأكيد ستوافق على مقترحات المبعوث الخاص للمنظمة الدولية الأخضر الإبراهيمي حول تشكيل حكومة عراقية مؤقتة.

وتؤكد أوروبا على أن أي مبادرة أحادية الجانب مثل خطه شارون للانسحاب من غزة سيكون مصيرها الفشل وأنه لا يمكن التوصل إلى سلام بدون تنسيق أو تفاوض مع الفلسطينيين.

ومما لاشك فيه أن الدول التى عارضت الحرب على العراق ستكون بموقع القوي الأمر الذي يضاعف من الضغوط التي تواجه الرئيس الأمريكي جورج بوش وحليفه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ويمكن هذه الدول من طرح وجهة نظرها بقوة سواء فيما يتعلق بالعراق أو فلسطين ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في ضوء انضمام اسبانيا إلى معسكر السلام وأنسحاب قواتها من العراق .

ومن المتوقع أن تناقش قمه اسطنبول الاطلسية موضوع المشاركة عسكرياً في عملية إعادة الأمن والاستقرار للعراق وافغانستان وأن يسيطر الهاجس الأمني على جدول أعمالها بما في ذلك محاربة الأرهاب والهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى رغبة كبريات دول الإتحاد الأوروبي في تشكيل قوات دفاعية مشتركة بعيدة عن الهيمنة الأمريكية الواضحة على سياسة الناتو الدفاعية.

وفي ضوء اعتداءات مدريد الأعنف في أوروبا منذ عقود وأحداث ١١ سبتمبر يخشى المدافعون عن الحقوق والحريات المدنية من أن تؤدي حملات الاعتقال والملاحقات واحتجاز أشخاص من دون تهم أو محاكمة وتمديد العمل بمجموعة القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب إلى تطبيق إجراءات غير قانونية وانتهاك الحريات المدنية.

فيما تكون قضايا التجارة والبيئة بعيدة عن مداولات المجتمعين في قمة جورجيا للدول الأعضاء في مجموعة الثماني الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا واليابان وايطاليا وكندا وروسيا فالسياسة الخارجية تقوم أساساً على العامل الاقتصادي

أما القمه الأمريكية الأوروبية فستكون التوسعة الأوروبية الأخيرة محور اهتمام المجتمعين علاوة على العلاقة مع الولايات المتحدة في ظل التوجهات الجديدة لواشنطن بنقل قواعدها العسكرية من المانيا ودول اوروبا الغربية إلى الدول المنضمة حديثاً للاتحاد الاوروبي من بلدان الكتلة الشرقية السابقة، الموضوع الذي يثير حفيظة ومخاوف بعض الدول وفي مقدمتها روسيا.

خبراء صينيون:
التقرير الأمريكي تهكم على (ترويج) حقوق الإنسان

■ بكين/ شينخوا/

وسط الإدانة الشديدة إزاء إساءة معاملة الأسرى العراقيين على يد الجنود الأمريكيين أصدرت الولايات المتحدة تقريراً سنوياً حول جهودها لتحسين حقوق الإنسان والذي اعتبره خبراء صينيون بأنه أكثر قضايا حقوق الإنسان مثاراً للتهكم منذ دخول المجتمع البشري القرن الحادي والعشرين «المتحضر».

ذكر لين بو تشيغ نائب رئيس المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان أنه «في حين يتحدث التقرير بصوت عال عن جهد الولايات المتحدة في مساعدة الدول الأخرى في تحسين حقوق الإنسان إلا أنه لا يذكر كلمة واحدة حول انتهاكها للأسرى العراقيين».

وقال لين إن «الولايات المتحدة المتقمصة شخصية، حارس حقوق الإنسان العالمي، جعلت من نفسها وغداً لأن قواتها أضرت بشدة بكرامة الأسرى ووطئت حقوقها الإنسان الأساسية في العراق، وهو ما أساء بسمعة الحضارة وكان مثار احتقار المجتمع الدولي الكامل. ولذا فإن إصدار التقرير لا يعد سوى تهكما من، ترويجها، لحقوق الإنسان على مستوى العالم.

صدر التقرير تحت عنوان «دعم حقوق الإنسان والديمقراطية: التقرير الأمريكي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤» ويلخص في ٢٧٠ صفحة الإجراءات في ١٠١ دولة لتعزيز الحرية وإنهاء الانتهاكات من بينها التعذيب، وهي الجريمة الفظيعة التي اتهم الجنود الأمريكيون بارتكابها في العراق. أرجأت وزارة الخارجية الأمريكية نشره لمدة ١٢ يوماً بسبب فضيحة الإنتهاك التي تم الكشف عنها منذ نهاية أبريل الماضي.

اعتبر لين إساءة معاملة الأسرى العراقيين على يد القوات الأمريكية نتيجة حتمية للممارسة الأمريكية طويلة الأمد لسياسة الهيمنة والقوة في العالم. وقال إن «مثابرة الولايات المتحدة في نشر التقرير على الرغم من جميع الإدانات للفضيحة الأخيرة فضح هيمنتها من جديد».

وأشار فنغ تشو ران الأستاذ بجامعة المعلمين في بكين أن إرجاء نشر التقرير لا يمكن أن يساعد الولايات المتحدة في التهرب من توبيخ المجتمع الدولي وسوف يأتي بنتائج عكسية.

وحذر فنغ جيات تشانغ مدير مكتب أبحاث حقوق الإنسان بوزارة العدل الولايات المتحدة من أنها تضيع الوقت لاضعاف الآثار السلبية لفضيحة الانتهاكات عبر إصدار تقرير حقوق الإنسان.

وقال إن «المعاملة القذرة على يد الجنود الأمريكيين تبدو أمراً مروعاً وتشكل جرائم بانتهاك مواثيق حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية الدولية. ولا يمكن لتقرير أو اثنين مليئين بالتشويهات والتمويهات محو العار من تاريخها في حقوق الإنسان».

وذكر ليو ون شونغ الأستاذ بجامعة الشئون الخارجية الصينية أنه يتعين على الولايات المتحدة ألا تتجاهل مشاكلها الخاصة بحقوق الإنسان.

وقال ليو إن «التقرير الذي يقيس ويشوه أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى بمعيار أمريكي والصادر في ظل الإحتجاج المستمر على فضيحة الانتهاك، ويعرب بوضوح عن رياء البلاد والكيل بمكيالين في حقوق الإنسان».

كما أشار لين بو تشنغ إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنشر تقارير عن حقوق الإنسان كل عام لإدانة الدول الأخرى أو الضغط عليها في قضايا حقوق الإنسان.

وقال لين إن «محاولاتها الحقيقية للتدخل في حقوق الإنسان أو حتى سحقها والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت زعم الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان لن يقبلها أبداً المجتمع الدولي. كما تبرهن الوقائع على أنها غير مؤهلة لدور قاضي حقوق الإنسان العالمي على الإطلاق.